

## "الادخار بين مفهوم ديناميكي ودور فعال للتنمية"

عبد المعطي رضا إرشيد\*

### Abstract

#### Savings : a Dynamic concept and Active Tool for Development

The Paper deals with several issues, most important among them are the following:

It clarifies the saving concept from the point of view of various schools of economic thought, and indicates the different sources for domestic savings. Aggregate savings, their pattern of change over time, and the development of saving - investment gap in some oil - and non - oil Arab countries, are also demonstrated.

The study displays the relationship between the domestic saving ratios and the national ratios for several Arab countries. A comparative analysis of the saving ratios for different groups of third world countries, is also made.

The study ends up showing the real urgency for expanding the basis of capital formation in Arab countries. This can be done through several channels: the mobilization of potential economic surplus, the efficient and full utilization of available production capacity, and the state control over the development process, to allow for the transfer of the economic surplus into investment projects.

\*أستاذ مساعد - الجامعة الهاشمية / الأردن

## مقدمة

أصبحت قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية هدفا أساسيا للبدان النامية للتخلص من آثار التخلف الاقتصادى والاجتماعى وللحاق بركب الدول المتقدمة. غير أن بلوغها ذلك يتطلب شروطا مسبقة يجب تداركها لكي يكون بالإمكان تحقيق النمو والتطور الاقتصادى المنشود. وأهم هذه الشروط هي توفير الموارد المالية الكافية. ولا يتم مثل ذلك النمو والتطور إلا من خلال بناء تراكم فى رأس المال يكون كافيا لرفع معدل نمو الدخل والإنتاج بشكل سريع وفعال. وتستمد الموارد اللازمة لتمويل التنمية فى أى بلد مما يتاح له من مدخرات محلية، غير أن الاحتياطات الرأسمالية للتنمية تفوق ما يمكن تعبئته من مدخرات محلية. فالمدخرات الاختيارية للأفراد<sup>(1)</sup> والوحدات العائلية، والمدخرات الالزامية، وأرباح المشاريع غير الموزعة، وفائض مشروعات القطاع العام، والقروض الداخلية الحكومية، وقروض المؤسسات المالية الوسيطة ومن أخصها الجهاز المصرفى لا تكفى مما يقتضى استكمال مواردها المحلية المحدودة برافد أجنبى مكمل.

وقد أصبح تمويل اقتصاديات الدول النامية من الأمور المسلم بها، لما يقوم به التمويل من دور رئيسى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أنه عصب أساسى لا غنى عنه، فى صياغة السياسات والاستراتيجيات القومية الرامية إلى حشد وتعبئة وتوجيه الموارد المالية من خلال قنوات الأنشطة المطلوبة<sup>(2)</sup>.

ويتناول الباحث فى هذه الدراسة مفهوم الادخار من وجه نظر مختلف المدارس الفكرية وقد أجمعوا على أن ذلك الجزء من الدخل المتاح الذى يتبقى بعد الإنفاق الاستهلاكى. وتطرق إلى مصادره المتأتية من القطاعات الحكومى والأعمال والعائلى، ومهما كان المصدر الذى يتحقق منه فإن الادخار يعتبر الأداة الرئيسية التى تزيد من التراكم الرأسمالى.

ولاستجلاء أبعاد الصورة تم الاستعانة بمؤشرات السلوك الاجتماعى للادخار وأنماط تغيرها عبر الزمن ومنها مؤشر تغطية المدخرات القومية لجملة الاستثمارات. وقد تميزت البلدان النفطية بدرجة تغطية كبيرة لمدخراتها عن معدل احتياجاتها حتى أوائل الثمانينات. ومنذ ذلك وحتى يومنا هذا ظهرت عجوزات فى موازين مدفوعاتها مما يعنى انخفاض قدراتها الادخارية. فى حين عانت مجموعة الدول غير النفطية من قصور فى الموارد المالية اللازمة لتمويل برامجها الاستثمارية منذ بداية الستينات ولكن بدرجات متفاوتة.



وفيما يخص مؤشر العلاقة بين معدلات الادخار المحلية والقومية فقد اتضح أن النمط السائد للعلاقة كان يتميز بصفة عامة بزيادة المدخرات المحلية عن القومية للدول النفطية وقصورها في الدول غير النفطية. وبالنسبة لمؤشر معدلات الادخار في مجموعات الدول النامية يمكن القول بأن نسبة الادخار المحلية للنتائج المحلى قد ارتفعت بصورة عامة للدول محل الدراسة أكثر منه في الدول النامية الأخرى. كما أشار الباحث إلى ما أورده العديد من الاقتصاديين بأن مستوى معدلات الادخار يتوقف إلى درجة كبيرة على كيفية توزيع الدخل.

واتبع الباحث في هذه المنهج الاستقرائي والتحليلي في دراسة البيانات المستقاة من المصادر المحلية للبلدان محل الدراسة وكذلك المنشورة من جانب المنظمات العربية الإقليمية والمنظمات الدولية. وقد تم تجميع البيانات وتنسيقها بصورة جداول مقارنة لتحليلها وإستخلاص النتائج.

### (1) مفهوم الادخار ومصادره

تناول الاقتصاديون على اختلاف مدارسهم الفكرية مفهوم الادخار من جوانبه المتعددة، فالكلاسيك استعظموا دور الأموال المدخرة في التنمية، واعتبروها الركيزة الأساسية في التقدم الاقتصادى لأنها تمول مباشرة الاستثمارات التي يتم تخصيصها على مختلف القطاعات وفقا لنظام أولويات محددة. فعملية الادخار هي في رأيهم عملية طلب الأموال للاستثمار. والمدخر هو المستثمر كما يظهر ذلك من خلال بنية المشروعات الاقتصادية السائدة في المراحل الأولى للرأسمالية<sup>(1)</sup>. ومع تسليمنا بأهمية الأفكار التي طرحها أنصار المدرسة الكلاسيكية، إلا أنهم بصفة عامة، وحتى المحدثون منهم لم يفسروا نظريا مفهوم الادخار بوصفه جزءا من الدخل النقدي.

أما تحليل الكينزيين للادخار فهو ناتج عن نظرية طلب مـواد الاستهلاك والميل للاستهلاك. فالادخار. من وجهة نظرهم، هو تنازل عن الاستهلاك. فبالرغم من استصغار الادخار في رأى "كينز" فإنه فسر مفهومه وكذا المعطيات التي تؤثر فيه، وهي التي تؤثر بصفة معاكسة على الاستهلاك. وترتبط هذه المعطيات بالعوامل التي تتحكم فى طلب النقود، وهي عامل الدخل وعامل الاحتياط وعامل المضاربة. ولقد عمل الكينزيون المحدثون على إغناء نظرية الأموال المدخرة، ففرقوا بين المدخرات الادارية والمدخرات التأسيسية مهيين بذلك لظهور اجتهادات جديدة. وبالرغم من أهمية الجوانب التي تناولها

التفسير الكينزى لأموال الادخار إلا أنها أغفلت طرح الادخار كمتغير هام بمفهومه الشكلى.

لقد ظهر من خلال معطيات الاقتصاد الحديث أن الادخار لا يشمل فقط المدخرات الفردية التى ركز عليها التحليل الكينزى. فهناك المدخرات الحكومية الناتجة عن موارد الدولة. ومدخرات الشركات الناتجة عن الاستثمار الذاتى والمدخرات التأسيسية الناتجة عن موارد الدولة، ومدخرات الشركات الناتجة عن الاستثمار الذاتى والمدخرات التأسيسية الناتجة على بعض التقنيات، وهى كلها، تكون بجانب المدخرات الارادية ما سمي "بالأموال القابلة للاقراض" أى للاستعمال من طرف وحدات انتاجية غير التى تملكها.

والنظرية العامة للمجتمع للاقتصاد فى الانفاق انما تحكمها عوامل اجتماعية وعوامل سيكولوجية بالاضافة إلى العوامل الاقتصادية. وهناك من الاثباتات ما يؤيد أن نظرة الدول النامية إلى الاقتصاد نظرة ضعيفة نسبيا ذلك لأن معظم الأفراد متعطشون للاستهلاك بالإضافة إلى رغبتهم فى محاكاة مستويات المعيشة المرتفعة فى الدول المتقدمة. وشدة أثر المحاكاة على الادخار إنما هى التى تحدد مقدرة الفرد على الادخار. فقد يدخر الفرد أقل بالرغم من أن دخله قد زاد، فمقدرته على الادخار قد زادت ولكن استعداده للادخار قد انخفض<sup>(4)</sup>.

### (1-1) مصادر المدخرات المحلية

من المشاكل الرئيسية التى تعانىها الدول النامية كما ذكرنا فى مطلع الدراسة، بصفة عامة، ضعف الطاقة الادخارية بمعنى أن أهم ما تواجهه هو قلة ونقص رأس المال، حيث يعتبر ذلك النقص عقبة أمام التنمية. ولانقاء نظرة على هيكلية الادخارات المحلية لمعرفة من يقوم بها وأى من القطاعات تولدها، لا بد من تصنيف مصادر الادخارات المحلية على النحو التالى: ادخارات، القطاع الحكومى، وقطاع الأعمال، وادخارات القطاع العائلى.

#### (1-1-1) القطاع الحكومى

تتحقق مدخرات الدولة من خلال زيادة إيراداتها عن نفقاتها. هذه المدخرات تستخدم لأغراض الاستثمار وإنشاء المشاريع الجديدة وبذلك تعمل على زيادة التكوين الرأسمالى. وتلجأ الدولة إلى تكوين الادخار عن طريق السياسة الضريبية<sup>(5)</sup> وعن طريق الفوائض المتحقق من مشاريعها الاقتصادية. ويعتبر القطاع الحكومى فى معظم الدول النامية القطاع القادر على تحقيق معدلات مرتفعة من المدخرات وذلك لتنامى دور القطاع الحكومى فى

هذه الدول اضافة إلى ما تتسم به انظمتها الاقتصادية من تكوين هيكل يجعل الحكومة تقوم بدور المهيمن، إلا أن قدرة الدولة النامية على تجميع المدخرات محدودة وذلك لضعف الانتاج الزراعي والصناعي الذي لا تغطي مبيعات منتجاته النفقات الاستهلاكية والاستثمارية. فالسياسات المالية لا تقوم بدور فعال لتجميع ايرادات كافية، بعكس الحال في الدول النفطية حيث يلعب القطاع الحكومي دورا رائدا في تعبئة المدخرات التي تساهم بصورة رئيسية في خطط التنمية. أما في البلدان ذات الطابع الرأسمالي فإن ما يحققه القطاع العام قياسا للقطاع الخاص يمثل نسبة ضئيلة. ويعزى السبب إلى اقتصار دور القطاع الأول على تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية بالاضافة إلى بعض المشاريع الاقتصادية المحدودة. في حين ان القطاع الخاص يتولى مسيرة التنمية وذلك لما نتيجته طبيعة هذا النظام الاقتصادي القائم على مبدأ الحرية في التعامل التجاري، من فرص مدرة للأرباح بما يعنى زيادة الادخار وانعكاسه على التراكم الرأسمالي والسؤال الذي يبرز هو كيف تتم عملية التراكم الرأسمالي؟. تمر عملية التراكم الرأسمالي في ثلاث مراحل، في المرحلة الأولى لا بد من زيادة في حجم الادخارات الحقيقية Real Savings أما المرحلة الثانية فتتطلب وجود - أو إيجاد - مؤسسات مالية قادرة على جمع الادخارات من مصادرها المختلفة ووضعها تحت تصرف المستثمرين (سواء كانوا ينتمون إلى القطاع الخاص أو العام) وفي المرحلة الثالثة، فإن عملية التراكم الرأسمالي تتطلب أخذ قرار الاستثمار الذي يحول الأموال المدخرة إلى اضافات حقيقية في حجم رأس المال المتاح، وبالتالي في الطاقة الانتاجية التي يتمتع بها الاقتصاد<sup>(١)</sup>. وتتخلص المراحل الثلاث في أن على المجتمع أن لا يوجه كل موارده الانتاجية إلى إنتاج سلع استهلاك، بل من المفروض أن يتم توجيه بعضها لإنتاج سلع رأسمالية تأخذ شكل معدات وآلات ومصانع ووسائل مواصلات وغيرها من أشكال رأس المال المادي، والتي تساهم بشكل مباشر، أو غير مباشر، في رفع الكفاءة الانتاجية<sup>(٢)</sup>.

### (١-١-٢) قطاع الأعمال

يحقق هذا القطاع مدخراته من خلال مساهمته في تحقيق الأرباح الناجمة عن ادارة المشاريع والشركات المكونة لهذا القطاع. بمعنى الوفورات التي توفرها الوحدات الاقتصادية الخاصة والتي تمول منها الاستثمارات التجارية والمالية والناجمة بالأصل عن التراكم. والواقع أن تحقيق الأرباح في قطاع الأعمال يتوقف على عاملين أساسيين أولهما مستوى الأسعار التي تباع بها منتجات هذا القطاع والذي بمقتضاه يستطيع الحصول على

مستلزمات الانتاج من القطاعات الأخرى بالإضافة إلى مستوى الأجور ومرتب العاملين، أما ثانى عامل فهو مستوى الكفاءة الانتاجية لجملة المشروعات التى يتألف منها هذا القطاع. ولذلك فإن الارتفاع بمدخرات هذا القطاع تتطلب كبح جماح الاسراف والارتفاع بمستوى الكفاءة الانتاجية عن طريق سياسات فعالة فى مجال الأسعار والتوظيف<sup>(٨)</sup>. يختلف نشاط هذا القطاع من بلد إلى آخر حسب مستوى التطور الاقتصادى فى البلد والنظام الاقتصادى الذى يسلكه. فالبلدان النامية ذات الدخل القومى المرتفع أقدر من نظيرتها ذات الدخل المنخفض على تكوين الادخار و فى ذات الوقت يتسم قطاع الأعمال بضآلة تكوينه للمدخرات لكلا المجموعتين (الدخل المرتفع والدخل المنخفض) نظراً لضآلة الأعداد الكفؤة من رجال الأعمال التى تستطيع تحمل مخاطر الاستثمار كما هو الحال فى الدول المتقدمة. وحتى لو قامت هذه الفئة بإدخار جزء من دخلها فإنها غالباً ما توجه هذا الجزء نحو القنوات غير المنتجة مما يعنى ضياع مساهمتها فى التكوين الرأسمالى. ومن الأنشطة التى قد تستثمر بها هذه المدخرات شراء العقارات والمضاربة التجارية وهذا ما أكدته تقارير الأمم المتحدة.

### (١-٣) مدخرات القطاع العائلى

وتحدد بالفرق بين جملة الدخول الممكن التصرف فيها<sup>(٩)</sup> من قبل الأفراد وبين جملة الانفاق على الاستهلاك. فالأفراد يتصرفون بجزء من دخولهم بانفاقه على السلع والخدمات بغرض تحقيق اشباع مباشر لحاجاتهم الاستهلاكية فى حين يدخر الجزء الآخر من دخلهم ويحتفظ به على شكل نقدية سائلة أو يقومون بإيداعه لدى الجهاز المصرفى أو صناديق الادخار الأخرى. وهنا نلاحظ فرقا شاسعا بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث ان القطاع العائلى فى الأولى يشكل المصدر الرئيسى للدخارات (أكثر من ٧٠% فى الولايات المتحدة) فى حين أنه فى الدول النامية لا يحقق ادخارات تذكر، بل أنه فى بعضها يحقق ادخارات سالبة<sup>(١٠)</sup>. ويرجع سبب الانخفاض المتواصل فى مساهمة هذا القطاع فى الادخارات المحلية إلى ارتفاع الميل للاستهلاك وذلك نتيجة لما أسماه زكسة "أثر المحاكاة بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث أن شعوب الأخيرة تحاول تقليد الأنماط الاستهلاكية لشعوب الدول المتقدمة"<sup>(١١)</sup>.

وقد أكد كينز أن ميل الأفراد للادخار يتحدد بجملة عوامل قسمها إلى صنفين الأول عوامل شخصية وتتلخص فى النزعات والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة - أى العوامل التى يصعب التحكم فيها - أما الصنف الثانى فهى العوامل المتمثلة فى مجموعة المتغيرات

التي يمكن توقعها أو التحكم فيها مثل توقعات الأفراد فيما يتعلق بالاسعار والسياسة المالية فيما يتعلق بالضرائب وطريقة توزيع الدخل والمحاكاة والتقليد للمجتمعات الأخرى وغيرها<sup>(١٢)</sup>.

## (٢) مؤشرات السلوك الاجتماعي للاادخار<sup>(١٣)</sup>

لاستجلاء أبعاد الصورة الكلية للاقتصاد الوطنى لأى بلد ، يوصى الخبراء الاقتصاديون بدراسة سلوك المدخرات الكلية Aggregate Savings وانماط تغييرها عبر الزمن ، وضمن هذا التصور سوف نركز فى تحليلنا على المؤشرات الآتية:

### (١-٢) المؤشر الأول: فجوة الادخار - الاستثمار Savings Investments gap

ويعبر عنها بدرجة تغطية المدخرات القومية لجملة الاستثمارات.

كثيرا ما يلجأ المختصون فى مجال تحليل عناصر السلوك الكلى Macro behavior للاقتصاديات فى البلدان النامية إلى استخدام مؤشر فجوة المدخرات القومية والاستثمارات. ويعزى ذلك إلى امكانية اتخاذه كمتغير هام يدخل فى تركيبة ما يعرف "نموذج الفجوتين" Two gap Model المتعارف عليه فى أدبيات التحليل الاقتصادى لمشاكل البلدان النامية.

إن فجوة الادخار - الاستثمار تؤدي إلى حدوث تغييرات فى مستوى توازن الناتج القومى الصافى، هذا التناقض يعزى إلى أن الدوافع والرغبات خلف الاستثمار والادخار عموما تكون مختلفة. ويمكن معالجته وبالتفريق بين الادخار المخطط Planned وبين الاستثمار المخطط (الذين ليس من الضرورى أن يتساويا) وبين الادخار الفعلى المحقق Actual or realized والاستثمار الفعلى أو المحقق (والذين بحكم تعريفهما يجب أن يتساويا دائما).

والنقطة الأساسية هى أن الاستثمار الفعلى انما يتكون من عنصرين هما : الاستثمار المخطط والاستثمار غير المخطط (ى التغيير فى المخزون السلعى غير المخطط أو غير المعتزم). والاستثمار غير المخطط انما يعمل لبند موازنة والذى يؤدي إلى تساوى مقدار المدخرات الفعلية و مقدار الاستثمارات الفعلية فى أى فترة من الزمن.

هذا التمييز بين الادخار والاستثمار المخططين وبين الادخار والاستثمار يكتسب أهمية خاصة فى تحقيق مستوى التوازن فى الناتج القومى الصافى ويمكن الوصول إلى هذا التوازن باتباع الخطوات الآتية:

- أن الاختلاف بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط إنما يعكس على خطط الانتاج التى تصبح مختلفة عن خطط الانفاق للاقتصاد الكلى فى مجموعه. وأن الاختلاف بين المتغيرين الأخيرين يترتب عليه استثمار غير مخطط أو استثمار سالب غير مخطط فى المخزون. هذا الاستثمار غير المخطط الناجم عن عدم مساواة خطط الانتاج بالانفاق من شأنه أن يحث رجال الأعمال إلى إعادة النظر فى المنهجية الخاصة بالانتاج بالتخفيض مما يؤدي إلى انخفاض الناتج القومى الصافى. وبالعكس قد يؤدي بالوحدات الانتاجية إلى إعادة النظر فى خطط الانتاج عن طريق رفع هذا الانتاج مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومى الصافى. وعلى أية حال فكلا التحركين فى الناتج القومى الصافى يكون فى اتجاه التوازن ذلك أنهما يهدفان إلى تحقيق التساوى بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط.

- يتوازن الناتج القومى الصافى وذلك عندما يتساوى الادخار المخطط والاستثمار المخطط وعندئذ يتحقق استقرار الناتج القومى الصافى. وعند بلوغ هذا الوضع فلن يكون هناك استثمار غير مخطط أو استثمار سالب فى المخزون يؤدي إلى زيادة الناتج القومى الصافى أو انخفاضه<sup>(١٤)</sup>.

ولتوضيح فكرة المؤشر القياسى "فجوة الادخار - الاستثمار" بهدف ابراز التباين فى تطوره فيما بين البلدان العربية لجأ الباحث فى تحليله إلى التمييز بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية لاختلاف السمات الهيكلية لكل مجموعة فى مجال الادخار والاستثمار. ونظرا لعدم توافر بيانات دقيقة وتفصيلية لجميع البلدان فقد تم اختيار تلك التى تتوفر عنها بيانات فى مجال الادخار والاستثمار (سنة بلدان من كل مجموعة). إذ تتميز البلاد النفطية باستثناء حالة الجزائر بتفوق مدخراتها القومية عن معدل احتياجاتها من الانفاق الاستثمارى. خلال فترة الستينات والسبعينات ولكن الأمر يختلف فى الثمانينات والتسعينات حيث انخفضت بدرجة ملحوظة مدخراتها القومية مما استدعى تبني سياسات تقشفية فى مختلف الأنشطة الاقتصادية. ولذا فإن هذه البلدان تشهد وضعاً مختلفاً عما هو قائم فى البلدان النامية فيما يتعلق بهذا المؤشر. بعبارة أخرى تنتم البلدان الأولى بتوافق فائض من الادخار تنامى بمعدلات متسارعة ثم بدأ ينخفض تدريجياً حتى أصبح بالكاد يغطى النفقات فى هذه الدول ولكن بدرجات متفاوتة. فقد اضطرت الكويت خلال عام ١٩٩٨ للاستعانة بصندوق الادخار للأجيال المستقبلية. بينما تعاني بلدان المجموعة الثانية من قصور فى الموارد المالية الكافية - المدخرات - اللازمة لتمويل برامجها ومشاريعها



الإمائية. ونتيجة لذلك اضطرت للاستدانة من البلدان والمصارف الغربية. وقد قامت بعض الدول باللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي قام بتلبية احتياجاتها من الأموال مقابل تعهدا القيام بإصلاحات في هيكلها الاقتصادية.

إن النشاط الاقتصادي في المجموعة النفطية عانى من "عقدة الاثراء Embarrassment of Riches ذلك أن قدرتها على التثمير<sup>(١٥)</sup> لم تستطع أن تواكب قدرتها على الادخار، بينما عانى النشاط الاقتصادي في المجموعة الأخرى من عقدة "الفقر"، ذلك أن الادخار لم يستطع أن يواكب قدرتها على التثمير. وهذا الوضع يشير إلى أن التنمية الاقتصادية في مجموعة الدول النفطية لم تواجه، بشكل عام، قيود ما يسمى بالفجوتين، فجوة الادخار وفجوة النقد الأجنبي، بينما واجهت الدول العربية غير النفطية قيود الفجوتين نتيجة شح مواردها المالية وعدم تمتعها بموارد طبيعية تساعد في تحسين وضعها المالي<sup>(١٦)</sup>.

ومما يؤكد على هذه الظاهرة ما قيل بهذا الصدد " .. ذلك أنه في حين تعاني غالبية الدول النامية من عجز فادح في حجم المدخرات القومية ومن نقص حاد في حصيله النقد الأجنبي المتاحة للاقتصاد الوطني، فإن مثل هذه القيود المحددة للنمو لا تواجه الدول النفطية الربعية"<sup>(١٧)</sup>. يتفق الباحث مع هذا الرأي حتى بداية التسعينات. ولكن الوضع تبدل بعد ذلك حيث بدأت تعاني هذه الدول من عجز مستمر في ميزانياتها. ومما زاد الوضع سوءا انخفاض أسعار النفط إلى مستويات لم تخطر على بال القائمين على التنمية في هذه البلدان حيث وصل إلى \$٩,٨ للبرميل في نوفمبر/١٩٩٨ مما أوجب على هذه الدول إعادة النظر في النفقات الاستثمارية وطالت في بعض النواحي النفقات الجارية فعلى سبيل المثال فرضت الكويت رسوما على الخدمات الطبية والإقامات ورفعت أسعار البنزين والنية تتجه لفرض رسوم على معظم الخدمات. إضافة إلى ما سبق فإن بعض الدول الخليجية لم تقى بتعهداتها في الوفاء بالديون الداخلية المستحقة عليها من قبل المؤسسات الوطنية. وقد وصل الأمر إلى اضطرارها الاستدانة من دول وبنوك أجنبية. ولكن الأمر الذي يجب التأكيد عليه في هذا المجال هو أنه لا يجوز الاعتماد لدرجة كبيرة على الخارج في تمويل التراكم الرأسمالي في عملية التنمية. فالتحليل وتجارب الدول يثبتان يوما بعد يوم، أن الاعتماد على الخارج على هذا النحو لا يؤدي إلى تيسير ودفع التنمية في الأقطار المختلفة، ولكن يؤدي إلى تزايد اعتماد هذه الأقطار بصفة مستمرة على الخارج وإلى التزايد المستمر في درجة تبعيتها له، مما يصل بالتنمية في النهاية إلى طريق مسدود<sup>(١٨)</sup>.

وبالتعمن فى تطور "فجوة الادخار - الاستثمار" فى البلدان النفطية فى جدولى (٢،١) والذين يغطيان ثلاثة عقود ونصف من الزمن، فإنه يلاحظ أن هذه البلدان يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات متميزة بهذا الصدد:

### المجموعة الأولى

وتشمل السعودية والكويت وتتميز بتحقيق فائض هائل من المدخرات القومية إذا ما قورن باحتياجاتها المالية لأغراض الانماء، وخاصة فى منتصف السبعينات وتنديه فى السنوات اللاحقة حتى بلغ عام ١٩٩٦ نصف ما كان عليه عام ١٩٧٥، وبالتالي يمكن رصد درجة تغطية مدخراتها القومية لانفاقها الاستثمارى الجدول رقم (١)

### الجدول رقم (١)

الدولة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦
السعودية	٢,٠	٢,٩	١,٥	٥,٨	٢,٩	٢,٣	١,٥	١,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٧
الكويت	٢,٣	٢,٥	٣,٠	٨,٦	٢,٧	٢,٣	٢,٥	٤,٨	٥,٦	٤,٩	٤,٣

المصدر: (١) نفس مصادر جدول (٥).

U.N. Yearbook of National Accounts Statistics, 1982 - 1996. (٢)

### المجموعة الثانية

وتشمل مجموعة من البلدان هى العراق وعمان وليبيا. وتتميز بصفة عامسة خلال الستينات والسبعينات، بتوافر فائض محدود من المدخرات القومية، وإن اتسم بالضخامة فى بعض السنوات. وقد وصف الخبراء الاقتصاديون اقتصاديات هذه البلدان باستثناء عمان "الدول ذات المقدرة الاستيعابية العالية" أما خلال العقدين الثامن والتاسع فقد اختلف الوضع بالنسبة للعراق بوضعه الراهن وظروفه فإنه يستبعد وفيما يخص ليبيا فإنها تعاني من سيولة بسبب اعتمادها على النفط الذى يغذى الجزء الأكبر من ميزانياتها فى حين بدأت عمان تهتم بقطاعها الزراعى وإدخال التحسينات لتنمية القطاع السياحى وخاصة ما تحظى به عمان من مناطق سياحية جذابة. ويمكن تتبع درجة تغطية الادخار القومى للانفاق الانمائى لهذه المجموعة بالشكل التالى فى الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)

الدولة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦
العراق	٠,٩	١,٠	١,٢	١,٢	٢,١	١,٦	١,٥	-	-	-
ليبيا	٠,٥	١,٢	١,٨	١,٥	٠,٨٥	٤,٧	١,٢	٢,٢	١,١	١,٥
عمان	-	١,٥	٣,٦	١,٣	١,٠	١,٣	٠,٩٣	١,٦	١,٧	١,٦

المصدر: نفس المصادر الواردة في "المجموعة الأولى".

### المجموعة الثالثة

وتشمل الجزائر التي توصف من ضمن دول العجز، بمعنى أن هذا البلد يعاني من قصور حاد في مدخراته القومية لتلبية الاحتياجات المالية لبرامجه التنموية. ورغم تسليمتنا بخطورة هذا الوضع الذي يشهد واقع الاحصاءات المتوفرة، إلا أن بعض الاقتصاديين يرون أن هذه الأرقام تخفي حقائق هامة تستحق الاهتمام وتبديد المخاوف على مسيرة التنمية في ذلك البلد. وخاصة إذا ما علمنا أن قروض هذا البلد تستخدم في مشروعات إنمائية منتجة وليس في مشروعات استهلاكية وغير ضرورية مما يساعد على زيادة الدخل القومي. ولكن الجانب السلبي الذي يسجل على هذا البلد هو انشغاله في حرب أهلية مستمرة من شأنها تعطيل عجلة الاقتصاد القومي.

ويمكن تتبع تطور تغطية المدخرات القومية للانفاق الاستثماري لديها على النحو التالي في

الجدول رقم (٣)

الجدول رقم (٣)

الدولة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٦
الجزائر	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٧٧	٨٧,١	٧٤,٩	٦٨,٨	٨٨,٤	٩٨,٧	٩٢,٣

المصدر: نفس المصدر الوارد في "المجموعة الأولى".

ويتضح من هذه الأرقام أن الجزائر تعتبر من بلدان "العجز" بصفة منتظمة منذ بداية العقد السادس حتى منتصف التسعينات. وفي حين عانى الاقتصاد الجزائري عام ١٩٧٨

أسوأ درجة تغطية لاستثماراته من مدخراته، تميز عام ١٩٩٠ بأنه كان أحسن حالا في السلسلة الزمنية.

إذا انتقلنا إلى تحليل مماثل لتطور "فجوة الادخار - الاستثمار" لدى مجموعة البلدان غير النفطية فإن الوضع الاجمالي لاقتصادياتها كما يتضح من الجدول أدناه يشير إلى تقلبات حادة في سلوك هذا المؤشر لمعظم هذه البلدان. وفي محاولتنا لتتميط البيانات المتاحة عن تتبع تطور فجوة "الادخار - الاستثمار" فإننا نحصل على التحليل التالي من الجدول رقم (٤)

الجدول رقم (٤)

التصنيف	البلد	الستينات	السبعينات	الثمانينات	التسعينات							
المجموعة الاولى												
تحسن نسبي واستقرار في تطور فجوة الادخار - الاستثمار	الاردن	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	
	تونس	٠,٦	٠,٨	٠,٧	١,٢	١,١	٠,٩٩	٠,٦٢	٠,٩٩	١,٣	٠,٢	٠,٦
المجموعة الثانية	مصر	٠,٥	٠,٤٥	٠,٧	٠,٩٧	٠,٧٣	٠,٦٦	٠,٧٠	٠,٨٧	٠,٨٨	٠,٧٦	٠,٨١
		٠,٩	٠,٨	٠,٩٥	٠,٦	٠,٩٦	٠,٩٣	٠,٩٠	٠,٧٥	٠,٦٩	٠,٥٧	٠,٥٣
تدهور مستمر في درجة تغطية المدخرات للاستثمارات	المغرب	١,٣	١,١	٠,٨	٠,٧	٠,٥٠	٠,٤٨	٠,٦٠	٠,٦١	٠,٦٥	٠,٤٦	٠,٥١
	السودان	٠,٩٨	٠,٦	٠,٧	٠,٤	٠,٥٤	٠,٦٠	٠,٤١	٠,٤٠	٠,٣١	٠,٢١	٠,١٦
المجموعة الثالثة												
تقلب شديد وتحسن نسبي في تطور مؤشر فجوة - الاستثمار	سوريا	٠,٥	١,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٧٨	٠,٨٧	٠,٨٢	١,٠	٠,٨٧	٠,٧٦	٠,٦٩
		٠,٥	٠,٨	٠,٧	٠,٤	٠,٥٤	٠,٦٠	٠,٤١	٠,٤٠	٠,٣١	٠,٢١	٠,١٦

المصدر: نفس المصادر الواردة في "المجموعة الأولى"

بالتمعن في الأرقام التي تغطي (٦٠-١٩٩٦) يتضح أن اقتصاديات بلدان المجموعة الأولى (الاردن وتونس)، وبصفة عامة، تنسم إلى درجة كبيرة بتحسن في سلوك مؤشر "فجوة الادخار - الاستثمار"، يرافقه بعض التذبذب الطفيف في الصعود أو الهبوط. فبالنسبة للاردن نجد من تتبع تطور هذا المؤشر أن فترة السبعينات شهدت تحسنا ملحوظا في درجة تغطية المدخرات القومية للاستثمارات مقارنة بفترة الستينات وبداية الثمانينات والتي اتسم تطور الفجوة خلالها بتحسن طفيف وظل يتدهور هذا المؤشر خلال التسعينات باستثناء عام ١٩٩٢، حيث وصل إلى أقصى درجة تغطية له. وهذا ينطبق على حالة تونس والتي شهدت انخفاضا أقل في درجة التغطية. لجميع سنوات السلسلة ما عدا عام

١٩٧٥ حيث وصلت التغطية أعلى ارتفاع لها. وبخصوص بلدان المجموعة الثانية (مصر - المغرب والسودان) فقد شهدت اقتصادياتها تدهوراً ملحوظاً في درجة تغطية المدخرات القومية للاستثمار بدءاً من الستينات حتى منتصف التسعينات. وقد وصلت هذه الدرجة إلى أسوأ مستوى لها في حالة السودان خلال الفترة (٨٥ - ١٩٩٦)، حيث انخفضت إلى الخمس. وبمنظرة فاحصة لهذه البيانات نجد أن المغرب هو البلد الذي تمكنت مدخراته القومية من تغطية إجمالي استثماراته خلال فترة الستينات فقط، ثم ساءت التغطية في السبعينات والسنوات التي تلتها وفيما يخص مصر فقد تميزت تغطية مدخراتها بوضع أفضل من المغرب والسودان باستثناء فترة الستينات حيث احتلت المغرب المرتبة الأولى. وتتسم بلدان المجموعة الثالثة (سوريا) بتقلب شديد مع تحسن نسبي في سلوك مؤشر "فجوة الادخار - الاستثمار"، خلال الفترة ٦٠ - ١٩٩٦. وفي حين اتسم الاقتصاد السوري بتغطية كاملة لاستثماراته من مدخراته في عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٠ فإنه عانى من قصور حاد في درجة التغطية خلال السنوات المتبقية من السلسلة الزمنية. إذ تشير البيانات المتاحة إلى تزايد معدل الانفاق الاستثماري بالنسبة للنتائج القومي مقارنة بمعدلاتها السابقة، مما أدى إلى قصور مدخراتها القومية لتغطية استثماراتها الإنمائية.

إن مما أضعف تكوين المدخرات في الأقطار العربية غير النفطية وبالتالي زاد من مشكلاتها في التنمية، حالة الركود الاقتصادي العالمي التي سادت خلال التسعينات وانعكاسها على هذه الدول، وكذلك انحسار تجارة إعادة التصدير لبعضها، إضافة إلى سوء إدارتها الاقتصادية وانعكاس ذلك على الوحدات الانتاجية العاملة في الاقتصاد القومي، إضافة إلى ما سبق فقد كان لانتقال أنماط استهلاكية جديدة<sup>(١٩)</sup> (انماط المجتمع الاستهلاكي في الدول الرأسمالية المتقدمة) بواسطة أبناء هذه الاقطار المغتربة التي تعمل بأعداد كبيرة في الأقطار العربية النفطية، أثره الكبير في ازدياد ضالة مدخراتها القومية.

ومن المهم في هذا المجال أن نشير إلى أن التقلبات في حجم "فجوة الادخار - الاستثمار" سواء بالعجز أو بالفائض لا تعكس بالضرورة التغيرات التي تحدث على الطاقة الادخارية للبلدان موضع الدراسة، بقدر ما تعكس التقلبات التي تطرأ على إجمالي الاستثمارات التي يتم تخصيصها على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي من قبل الدولة المعنية من فترة لآخرى ومن عام لآخر. فالبلدان النفطية الخليجية التي تتمتع مثلاً، بدرجة تغطية عالية نسبياً من المدخرات للاستثمارات، ولكن لأسباب خاصة بالطاقة الاستيعابية (بمعنى عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استثمار مدخراته استثماراً منتجاً) فإن هذه

المدخرات لا تعبر في حقيقة الأمر سوى عن نوع من Underinvestment داخل الاقتصاد المحلى ولكن الوضع أصبح مختلفاً في التسعينات. إن تدنى مستوى النشاط الاقتصادى العام فى دول مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية بسبب الوضع غير المستقر الذى تعيشه المنطقة وحالة الترقب والقلق التى تعيشها تلك المجتمعات وانعكاسه على مستوى الادخار اللازم تخصيصه لأغراض الاستثمار، قد حفز هذه الدول لاعادة تقييم شامل لجهود التنمية الاقتصادية والتركيز على القطاع الخاص ودعمه ليشارك بدور أكبر فى مجهودات التنمية إلى جانب القطاع العام. واكبر مثال على ذلك تخطى السعودية عن العديد من الشركات التى يديرها القطاع الحكومى وكذلك الكثير من الانشطة إلى القطاع الخاص، بهدف دعم القطاعات الانتاجية فى ضوء المتغيرات المستجدة الناجمة عن انخفاض اسعار النفط<sup>(٢٠)</sup>. إذ تشير البيانات والمعلومات الرسمية إلى أن الفرق أصبح سالباً، بمعنى أن الاستثمار قد فاق الادخار ونتج عن ذلك عجز تم تغطيته من خلال سحبيات بعض هذه الدول من احتياطاتها المستثمرة فى الخارج، ومن الاقتراض الخارجى لبعضها الآخر، مصحوباً ذلك بسياسات تقشفية شملت جميع مظاهر الإنفاق<sup>(٢١)</sup>.

إضافة إلى ما سبق قام المسئولون فى هذه الدول بدعوة شعوبهم بعدم الانشغال بما يحدث على الجانب العسكرى والسير بعجلة الإنتاج لأنها الوسيلة التى تضمن لهم تحسن فى مستوى الحياة.

وانطلاقاً من الوضع الاقتصادى الذى تشهده حالياً الدول النفطية وما قد تفرزه معطيات المستقبل ولتأمين حياة مستقرة تنعم بها الأجيال القادمة يؤكد خبراء التنمية أن المسئولية الأولى للتخطيط فى هذه الدول ينبغى أن لا تكون مجرد احكام التصرف فيما يتبقى من فوائدها النقدية وتوجيهها نحو الاستثمارات المجزية، بل هى الاستثمار فى الموارد البديلة للنفط، فى البشر أساساً والموارد الطبيعية، وفى البنى الأساسية والمعرفة الإنسانية، بحيث تزال الحدود والقيود على النمو المستقبلى.

وقد بدأت هذه الدول تفكر جدياً باستغلال ما تملكه من موارد طبيعية وما حباها الله من مناطق سياحية كما هو الحال فى عمان. كما بدأت تتخذ سلسلة من الإجراءات التى تحد من مظاهر الإسراف وترشيد أوجه الإنفاق.

جدول رقم (٥) تطور فجوة "الادخار - الاستثمار"  
في الاقتصاديات العربية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)\*

البلدان السنوات	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٦
البلدان العربية النفطية					
الجزائر	%٨٩,٤	%٩٢,٨	%٨١,٥	%٧٧,٥	%٧١,٣
السعودية	%٢٠,٥	%٢٨٨,٤	%١٥٣,٠	%٢٨٣,٤	%١٦٣,٣
عمان	-	%١٤٨,٨ <sup>(١)</sup>	%٣٦١,٨	%١١١,٩	%١٠,٧
العراق	%٩٠,٨	%١٠,٥	%١١٧,٦	%١٥١,٩	-
الكويت	%٢٢٦,٨	%٢٤٥,٠	%٢٩٨,٥	%٣٥٩,٢	%٢٣٥
ليبيا	%٤٨,٢ <sup>(٢)</sup>	%١٢٣,٢	%١٨٤,٤	%٨٤,٧	%٧٥
البلدان العربية غير النفطية:					
١-الأردن	%٦٤,٩	%٧٨,٤	%٧٣,٣	%١٢٤,٢	%٨٢,٣
٢-تونس	%٥٠,٠	%٤٤,٦	%٦٩,٠	%٩٦,٥	%٨٨,٦
٣-السودان	%٩٨,٣	%٥٩,١	%٦٩,٠	%٩٦,٥	%٧٤,٥
٤-سوريا	%٥١,٣	%١٠٠,٥	%٨١,٩	%٥٩,٢	%٨٤,٤
٥-لبنان	%٦٥,٨	%٥٨,٢	%٨٧,٢	%٧٣,٢ <sup>(٣)</sup>	%٧٨,٧
٦-المغرب	%١٢٩,٢	%١١٣,٩	%٨٢,٤	%٧٣,٢	%٨١,٣
٧-مصر	%٩١,٤	%٨٠,٥	%٩٤,٩	%٥٨,٨	%٩٦,٧
٨-اليمن	-	-	%٦٨,٣	%١٩٤,٠	%٨٤,٦

\* تم تعريف الفجوة على أنها نسبة الادخار القومي إلى الناتج القومي الاجمالي مقسومة على نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج القومي الاجمالي.

(١) استناداً إلى بيانات عام ١٩٨٥. (٢) استناداً إلى بيانات عام ١٩٩٢. (٣) بيانات ١٩٩٦. تقديرية.  
المصدر: بيانات جمعت بالاستناد إلى المصادر المحلية والدولية (انظر: الجداول التمهيدية لبحث انماط التمويل من أجل التنمية، المعد من قبل المعهد العربي للتخطيط - الكويت)، ١٩٨٥.

جدول رقم (٦)  
تطور فجوة "الادخار - الاستثمار" في الاقتصاديات العربية خلال الفترة  
١٩٨٦ - ١٩٩٤ القيمة بالعملة المحلية

البلد	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الجزائر	٣١٣٣٦,٨	٤١١٧٤,٦	٥٣٤٢٤	٥٠٧٧٠	٦١٧٠٠	٦٧٠٠٠(١)	٥٧٦٠٠
النسبة %	٢٧٢٨٣,١	٣٠٨٤٩,٩	٣٦٧٦٤,٧	٤٤٩٠٣,٤	٦٠٨٩٧,٩	٦٢٧٢٠(٢)	٥١٤٣٥
السعودية	٨٧,١	٧٤,٩	٦٨,٨	٨٨,٤	٩٨,٧	٩٣,٦	٨٩,٣
النسبة %	٣٤٣١٩,٧	٥٢٠٢٩,٣	٧٤٥٠٣,٠	٦٩٢٧٠,٢	٨٧٥٢٠	١٢٩٠٠٠(١)	٩٦٨٠٩
عمان	١٠٠٨٨٣,٧	١١٨٥٤٨,٣	١١١٩٤٢,١	١٠٣٩٢٥,٥	٥٠٢٨,٤	٣٢١٨٠,٢(٢)	١١٩٦٥,٦
النسبة %	٢٩٣,٩	٢٢٧,٨	١٥٠,٣	١٥٠,٠	٢٣,٣	٢٥٣,٣	١٢٣,٦
العراق	٣٢١,٢	٣١٠,٨	٢٨١,٠	٣١٨,٠	٤٣٩,٢	٥٧٤,٤(١)	٥٢١,٣
النسبة %	٣٣٥,٩	٤١٥,٨	٢٦١,٦	٥٠٤,٣	٩٥٩,٩	٩٧٩,٥(٢)	٥٨٥,٤
الكويت	١٠٤,٦	١٣٣,٨	٩٣,١	١٥٨,٦	٢١٨,٦	١٧٠,٥	١١٢,٣
النسبة %	١٠٣٥,٢	١١٩٤,١	٢٣٥١,٩	٣٣٠٠,٠	-	-(١)	-
النسبة %	٢١٣٨,٦	١٩٣٩,٦	٣٦٧٣,٧	-	-	-(٢)	-
النسبة %	٢٠٦,٦	١٦٣,٤	١٥٦,٢	-	-	-	-
ليبيا	٦٣٥,٢	٩٨٢,٩	٧٧٧,٥	٨٨٢,٦	٩٨٣,٨	١١٦١(١)	١٠١٧
النسبة %	٢٦٦١,٣	٢٣٠٠,٩	٢٤٨٠,٢	٤٨٠٨,٦	٥٥٧٨,٧	٤٩٩٧,٩(٢)	١٧٨٦,٨
النسبة %	٤١٨,٩	٣٣٤,١	٣١٨,٩	٥٤٤,٨	٥٦٧,١	٤٣٠,٢	١٧٥,٧
الاردن	١١٧٥,٨	١٣٣٨,٠	١٥٥٢,٠	١٩٦٥,٠	٢٣٢٥,٠	٢٨٠٣,٠(١)	٢٤١٦,٠
النسبة %	١٨٢١,٥	٢٢٢٩,١	١٧٨٩,٧	٢٣١٧,٧	٥١٦٤,٠	٣٠٨٠,٢(٢)	٢٢٢٩,٩
النسبة %	١٥٤,٩	١٦٦,٦	١١٥,٣	١٦٨,٨	٢٢٢,١	١٠٩,٩	٩٢,٣
تونس	١٥٠,٢	٢٠٢,٥	٢٢٣,٠	٢٨٠,٠	٣٥٦,٣	٤٢٨,٠(١)	٣١٧,٠
النسبة %	١١٣,١	١٩٨,٢	١٣٨,١	٢٧٧,٢	٤٦٨,١	٥٠٥,٦(٢)	٢٦٠,٨
النسبة %	١٠٧,٩	٩٧,٩	٦١,٥	٩٩,٠	١٣١,٤	١١٨,١	٨٢,٣
السودان	٥٨٧,٥	٦٦٢,٥	٧٥٧,٠	٨٦٢,٠	١٠١٨,٩	١٣١٥,١(١)	٩٨٣
النسبة %	٤٣٠,٨	٤٣٨,٩	٥٢٧,١	٧٤٦,٢	٨٩١,٣	١٠٠٤,٠(٢)	٧٠٢,٨
النسبة %	٧٣,٣	٦٦,٢	٦٩,٦	٨٦,٦	٨٥,٥	٧٦,٣	٧١,٥
السودان	٤٢٧,٥	٣٩٩,٧	٤١٣,٧	٥٣٦,١	٦٧٤,٨	٨٦٦,٧(١)	٧١٥
النسبة %	٢٣٢,٣	٢٤٠,٨	١٧٠,٨	٢١٦,٥	٢٠٥,٧	١٧٨,٨(٢)	١٦٧,٣
النسبة %	٥٤,٣	٦٠,٢	٤١,٣	٤٠,٤	٣٠,٥	٢٠,٦	٢٣,٤
سوريا	٨٦٥٤	٩٢٧١	٩٨٧٥	١٠١١٣	١٢٧١٧	١٣٤٠٨(١)	١١٣٦٧
النسبة %	٦٧٦٨,٨	٨٠٨١,٣	٨١٣١,٣	١٠١٣٦,٥	١١٢٦٨,٧	١٠٢٣٠,٣(٢)	٨٣٦٦,١
النسبة %	٧٨,٢	٨٧,٢	٨٢,٣	١٠٠,٢	٨٨,٦	٧٦,٣	٧٣,٦
المغرب	١٢٣٦٧,٠	١٦١٧٧,٠	١٤٠٢٨,٠	١٥١٩٥,٠	١٥٨٤٧,٠	١٧٧٠٠(١)	١٤٣٥٠
النسبة %	٦١٩٦,٦	٧٨٢٩,٤	٨٤٥٤,٤	٩٢٦٧,٦	١٠٢٦١,٢	٨١٨٩,٠(٢)	٦١٢٧,٤
النسبة %	٥٠,١	٤٨,٤	٦٠,٣	٦١,٠	٦٤,٨	٤٦,٣	٤٢,٧
مصر	١٩١٠,٠	٢٤٣٤,٠	٣١٠١,٠	٤١٧٣,٠	٥١١١,٠	٥٩٤٧,٠(١)	٧٣١٨,٠
النسبة %	١٨٢٥,٥	٢٢٥٢,٣	٢٧٩٨,٦	٣١٤٢,٢	٣٥٤٠,٢	٣٤١٨,١(٢)	٦١١٧,٨
النسبة %	٩٥,٦	٩٢,٥	٩٠,٢	٧٥,٣	٦٩,٣	٥٧,٥	٨٣,٦

المصدر: بيانات جميع الدول العربية (باستثناء الجمهورية العربية اليمنية) أخذت من WORLD TABLES والمصادر

المحلية 1986-1996 & IFS

ملاحظة: (١) اجمالي الاستثمار القومي. (٢) اجمالي الادخار القومي.



## (٢-٢) المؤشر الثانى: العلاقة بين معدلات الادخار المحلية والقومية

ذكرنا فى السياق أن دراسة سلوك المدخرات الكلية Aggregate Savings على جانب كبير من الأهمية فى توضيح بعض معالم صورة الاقتصاد الوطنى الكلية لأى بلد. وتكتسب الدراسة أهميتها عندما تغطى مجموعة من البلدان لفترة من الزمن سواء كانت الدراسة لأغراض قطرية أو للمقارنة بين هذه البلاد بعضها ببعض. وفى إطار هذا التصور رأينا أنه يبدو ملائماً أن نركز فى تحليلنا على تطور المعدلات المتوسطة للادخار الإجمالى المحلى والقومى لمجموعة من البلدان النفطية وغير النفطية. وهذا المؤشر يبدو مفيداً وذو دلالة تحليلية فى الكشف عن معالم الصور الكلية لعملية النمو الاقتصادى للدول العربية المتضمنة فى الجدول المرفق، هذا الدور الذى ينطوى عليه هذا المؤشر من المتوقع أن يتنامى بتطور المدخرات القومية على حساب المدخرات المحلية وخاصة فى البلاد المصدرة للعمالة.

وفىما يتعلق بتطور العلاقة بين المعدلات المتوسطة للمدخرات المحلية والقومية يمكن الرجوع لجدول رقم (٧) والذى يبرز صورة أولية لتطور العلاقة بين هذين المتغيرين فى مطلع العقد الثامن مروراً بالعقد التاسع وانتهاءً بعام ١٩٩٦. وفىما يتعلق بالدول النفطية يتضح أن النمط السائد للعلاقة، بصفة عامة فى عام ١٩٨٠ كان يتميز بزيادة المدخرات المحلية بدرجة كبيرة عن حجم المدخرات القومية الإجمالية، باستثناء الجزائر وإلى درجة أقل فى ليبيا، نتيجة استنزاف جزء كبير من المدخرات المحلية بسبب تحويلات الشركات النفطية للخارج. أما فى حالة الجزائر فقد اتخذت المدخرات المحلية والقومية فيها مساراً اتسم بزيادة المتغير الثانى عن الأول. ويعزى ذلك إلى فعالية دور تحويلات العاملين المغتربين فى الخارج وضعف الدور الذى يلعبه القطاع النفطى آنذاك. بعكس الحال فى عام ١٩٩٤ حيث تساوى معدل الادخار المحلى بمعدل الادخار القومى الإجمالى، لكن الوضع اختلف عام ١٩٩٦ حيث نقص معدل الادخار المحلى عن الإجمالى بدرجات متفاوتة لكافة الدول وإن كانت السعودية والكويت قد اقتربتاً من حالة التوازن تقريباً.

وفىما يتعلق بتطور نمط العلاقة بين معدل الادخار للبلدان غير النفطية، فالبيانات تظهر قصور دور المدخرات المحلية بالنسبة لحجم المدخرات القومية الإجمالية فى مطلع الثمانينات باستثناء حالة مصر التى تطابق فيها العاملان. ولكن بالنمط فى نمط العلاقة لهذه البلدان فى عام ١٩٩٤ فالإحصائيات التى يوردها نفس الجدول لا تشير إلى حدوث تطور يذكر لهذه البلدان باستثناء تحول الوضع فى مصر والتى أصبح فيها دور المدخرات القومية الإجمالية يفوق ما تلعبه المدخرات المحلية الإجمالية. ويعزى السبب إلى ترايد حجم التحويلات المالية للقوى العاملة المغتربة لهذه البلدان مما رفع حجم المدخرات القومية والتى تتولد خارج نطاق الاقتصاد المحلى. أما فى حالتى السودان وتونس فإنه يبدو

جدول رقم (٧)  
تطور العلاقة بين المعدلات المتوسطة للادخار المحلى والقومى  
فى البلدان العربية (١٩٦٠ - ١٩٧٦)

١٩٩٦			١٩٩٤			١٩٨٠			البلدان
نسبة معدل الادخار المحلى إلى معدل الادخار القومى (١): (٢) = ٣	معدل الادخار المحلى الاجمالى (٢)	معدل الادخار القومى الاجمالى (١)	نسبة معدل الادخار المحلى إلى معدل الادخار القومى (١): (٢) = ٣	معدل الادخار القومى الاجمالى (٢)	معدل الادخار المحلى الاجمالى (١)	نسبة معدل الادخار المحلى إلى معدل الادخار القومى (١): (٢) = ٣	معدل الادخار القومى الاجمالى (٢)	معدل الادخار المحلى الاجمالى (١)	
البلدان العربية النقطية									
٥٤%	٧٢%	٣٩%	١.١	٤١.٦%	٤٥.٠%	٠.٥٥	٢٧.١%	١٥.٠%	
-	-	-	-	٤٥.٤%	-	١.٩	١٨.١%	٣٤.٠%	
٩٢%	٦٧.٤%	٦٢%	١.٠	٧٧.٢%	٧٧.٠%	١.٧١	٣٣.٧%	٥٧.٦%	
٨٣%	٣٧.٣%	٣١%	١.٣	٢٧.٢%	٣٦.٠%	٠.٩٦	١٩.٢%	١٨.٤%	
٩٤%	٥٦.٤%	٥٣%	١.٠٥	٦٢.٧%	٦٦.٠%	١.٤	٤٣.٧%	٦١.٠%	
البلدان العربية غير النقطية									
٠.٧١%	٤٨%	٣٤%	٠.٨٧%	٤٤.٠%	٣٨%	-	غ.م.	غ.م.	
٩٥%	١٨.٩%	١٨%	٠.٧٥	١٦.١%	١٢.٠%	١.٠	١٢.٠%	١٢.٠%	
-	-	-	-	غ.م.	(٢١%)	١.٠	غ.م.	غ.م.	
٠.٦٤%	٩.٨%	٦.٣%	١.١	٧.٢%	٨.٠%	٠.٨	١٠.٨%	٩.٠%	
٠.٥٧%	١١.٩%	٦.٨%	٠.٤	١٧.٥%	٧.٠%	٠.٨٩	١٣.٥%	١٣.٠%	
٠.٧٧%	٢٠.٧%	١٦%	تحول المعجز إلى الفائض	٢٧.٩%	(١٢.٠%)	تحول المعجز إلى الفائض	١٠.٥%	(١٨%)	
٥٣%	١٦.٢%	٨.٦%	٠.٥٨	١٧.٢%	١٠.٠%	٠.٧٤%	٨.٣%	٦.١%	
٠.٧٤%	٤٥%	٣٣%	١.٠٢	٢٥.٦%	٢٦.٠%	٠.٦٧	١٢.٠%	٨%	
٦٥%	٢١.٥%	١٤%	٠.٦٩%	١٦.٠%	١١%	٠.٥١	٩.٩%	٥%	
٠.٦٣%	١١.٤%	٧.٣%	٠.٤٣%	٦.١%	٢.٦%	٠.٤٧	٧.٢%	غ.م.	

ملاحظات

أ- معدل الادخار المحلى الاجمالى =  $\frac{\text{نسبة المدخرات المحلية الإجمالية}}{\text{إلى الناتج المحلى الإجمالى}} \left[ \frac{\text{GDS}}{\text{GDP}} \right]$

ب- معدل الادخار القومى الاجمالى =  $\frac{\text{نسبة المدخرات القومية الإجمالية}}{\text{إلى الناتج القومى الإجمالى}} \left[ \frac{\text{GNS}}{\text{GNP}} \right]$

ج- الأرقام بين القوسين تعنى أن معدلات الادخار بالسالب.

المصدر : ١- المعدلات المتوسطة للادخار المحلى (١٩٨٠ ، ١٩٩٧) تم استخراجها من World

Development Indicators (the World Bank, June 1978)

٢- المعدلات المتوسطة للادخار القومى (١٩٨٠ ، ١٩٩٧) تم الوصول إليها بالاستناد إلى

المصادر الوطنية والدولية.

تزايد دور المدخرات المحلية الاجمالية عن القومية. وفي عام ١٩٩٦ بالنسبة لمجموعة البلدان غير النفطية فان معدل الادخار المحلى كان يقل عن القومى الاجمالى بصورة واضحة لكافة هذه البلدان.

ومع تسليمنا بأهمية هذا المؤشر ودلالة سلوكه فى استجلاء معالم الصور الاقتصادية الكلية للبلد، إلا أن المعنى الذى ينطوى عليه لا يعكس بالضرورة تقلبات حجم الادخار المحلى بالنسبة لحجم الادخار القومى، اضافة إلى تجاهله أيضاً التقلبات الناجمة فى حجم الناتج القومى الاجمالى إلى الناتج المحلى الاجمالى<sup>(٢٢)</sup>، ان المؤشر الذى يعكس فعلاً، برأى العديد من الاقتصاديين، مقدار الجهد الادخارى للمجتمع وتطوره عبر الزمن يتمثل بسلوك المعدلات الحدية للادخار وانعكاس ذلك على الاقتصاد المحلى. إلا أن عدم توفر بيانات تفصيلية وشاملة للبلدان العربية موضع الدراسة تجعل من الصعوبة بمكان اتخاذ مثل هذا المؤشر محوراً فى دراستنا - أسوة بغيره من المؤشرات سالفة الذكر - ليتم تطبيقه وبيان آثاره على تلك البلدان.

### (٢-٣) المؤشر الثالث : معدلات الادخار فى مجموعات الدول النامية

يوضح لنا الجدول رقم (٩) أهمية المدخرات المحلية فى مجموعة الدول النامية وفى المجموعات التى تتفرع عنها لارتباطه بأهم متغير من متغيرات الاقتصاد القومى وهو الناتج المحلى. وقد شكلت هذه المدخرات نحو ١٦,٧% من الناتج المحلى الاجمالى لمجموعة الدول النامية خلال الفترة (٨٠ - ١٩٨٥). ثم تزايدت هذه النسبة بشكل تدريجى منتظم إلى أن وصلت لنحو ٢١,١% عام ١٩٩٤، وهو نفس المستوى تقريباً الذى كانت عليه عام ١٩٩٣ واستقرت عند ٢٢,٣% عام ١٩٩٦. وهذه النسبة وإن تكن اقل بالتأكيد، من نظيرتها فى حالة الاستناد إلى الطاقة الادخارية الممكنة وليست الفعلية، إلا أنها ليست منخفضة كما يفترض الكثيرون.

وبالتعمن فى الأرقام التى تضمنها الجدول ذاته يتضح لنا بجلاء، أن البلدان الواقعة فى منطقة غرب آسيا تملك أعلى معدل للادخارات مقارنة بغيرها من بلدان المجموعات الأخرى، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها نحو ٣٤,١% فى عام ١٩٩٢. ويعزى سبب ارتفاع هذا المعدل إلى أن الدول النفطية الخليجية (السعودية، الكويت، قطر، الامارات .. الخ) تعتبر جزءاً من منطقة غربى آسيا مما أدى الى رفع المعدل عند احتسابه لبلدان هذه المنطقة ككل. فالمعروف أن البلدان النفطية تملك فوائض مالية ضخمة - نجمت من الارتفاعات المتتالية للأسعار بدءاً من عام ٧٤/٧٣ والأعوام اللاحقة وما رافقها من زيادة فى الانتاج- بحيث أصبح متعزراً استيعابها بكفاءة فى داخل أسواقها المحلية بالكامل، ولكن مهما يكن من أمر فقد أدت ضخامة مواردها المالية المتاحة وتبنى مخططى التنمية لمشاريع انمائية ذات قدرة استيعابية كبيرة الى ارتفاع نسبة الادخار من الناتج المحلى الاجمالى لدول المنطقة من نحو ٢٥% خلال النصف الأول من الثمانينات الى ٣٣,٥% خلال الفترة ٩١-١٩٩٣ حتى استقرت بحدود ٢٦,٦ عام ١٩٩٦، وهى أعلى قليلاً من النسبة التى بدأت بها خلال الفترة الأولى. وتلى منطقة غرب آسيا مجموعة الدول المصدرة للنفط حيث نلاحظ أن نسبة ادخاراتها من الناتج المحلى بلغت ١٩,٦% فى عام ١٩٩٦. وهى بهذا تكون قد انخفضت بشكل طفيف عما كانت عليه خلال فترة ٨٠-١٩٩٤. وتأتى فى المرتبة الرابعة الدول التى وردت ضمن "الدول النامية الأخرى"، حيث نلاحظ أن معدل ادخارها عام ١٩٩٦ قد زاد بمقدار ١,٣% تقريباً عما كانت عليه خلال فترة ٨٠-١٩٨٥. والأخيرة ترتيبياً تأتى دول باقى آسيا حيث زادت نسبة ادخاراتها المحلية من ١٢,٨% فى الفترة الأولى إلى ١٤,٣% فى عام ١٩٩٦. إضافة إلى ما سبق يمكننا القول بأن نسبة الادخار المحلية للناتج المحلى قد ارتفعت بصفة عامة، فى الدول النامية وفى المجموعات المتفرعة عنها باستثناء بلدان أمريكا اللاتينية التى هبط فيها معدل الادخار بشكل طفيف.

جدول رقم (٨)

معدلات الادخار في مجموعات الدول النامية وعلاقتها بمتوسط دخل الفرد

المنطقة	-١٩٨٠ % ١٩٨٥	-١٩٨٦ % ١٩٩٠	١٩٩١ %	١٩٩٢ %	١٩٩٣ %	-١٩٩١ % ١٩٩٣	١٩٩٤ %	١٩٩٦ %	متوسط دخل الفرد \$١٩٨٥
مجموعة الدول النامية	١٦,٧	١٧,٤	١٨,٨	١٩,٩	٢١,٣	٢٠,٠	٢١,١	٢٢,٣	٤٦٠
غرب آسيا	٢٥,١	٢٦,٣	٣٢,٨	٣٤,١	-	٣٣,٥	٢٥,٧	٢٦,٦	١٩٣٠
امريكا اللاتينية	١٩,٨	١٩,١	١٨,١	١٨,٩	١٩,٤	١٨,٨	١٩,٥	١٩,٥	١٠٩٠
افريقيا	١٣,٥	١٧,٨	١٨,٩	٢٠,٠	٢٢,٤	٢٠,٣	١٦,٣	١٣,٨	٣٧٠
باقي آسيا	١٢,٨	١٣,٢	١٥,٤	١٦,٥	١٧,٥	١٦,٥	-	١٤,٣	٢٥٩
الدول المصدرة للنفط <sup>(٣)</sup>	٢٠,٠	٢٥,٥	٣١,٤	٣٢,٦	-	-	٢٠,٩	١٩,٦	-
الدول النامية الآخري	١٥,٢	١٥,٨	١٥,٩	١٦,٧	-	-	١٨,٦	١٦,٣	٤٢٥

(١) معدلات الادخار هي نسبة الادخار الاجمالية الداخلية من الناتج المحلي الاجمالي.  
(٢) أرقام أولية.  
(٣) دول الأوك باستثناء قطر ودولة الامارات العربية واليابون.  
المصدر:

1- World Economic; Survey, U.N.1987.

2- Handbook of International Trade & Development Statistics, U.N. Supplement 1990. N.Y. 1991.

٣- بيانات ١٩٩٤ مأخوذة من World Tables, third edition, N.Y. 1996

٤- بيانات ١٩٩٦، مأخوذة من المصادر المحلية.

(٣) أهمية الادخار في الاقتصاد القومي

أكد هارود (HARROD) أهمية العلاقة بين المدخرات ومستلزمات تكوين رأس المال في إحداث النمو المطرد. فهو يفترض ضرورة استقطاع جزء من الدخل وتوجيهه صوب الاستثمار بغرض تحقيق معدل معين من الزيادة في الدخل وفق مستويات محددة من التقدم التكنولوجي ومعدل معين من النمو السكاني. وأما تركسه فقد أرجع فقر البلدان الى عدم قدرة الافراد، على الادخار مما يعنى انخفاض عرض رأس المال. ويتجسد ذلك في كون انخفاض دخل الفرد في الدول المتخلفة يعنى انخفاضاً في قدرتها على الادخار والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في الانتاجية (بسبب قلة التراكم الرأسمالي الذي يتحقق عن طريق الاستثمار) والتي يترتب عليها انخفاض في الدخل. وهكذا نرجع إلى نقطة البداية. في حين بلور الاقتصادي - روز - تشاين - رأيه على ضرورة تكامل دالة الادخار "Saving Function" أي أن الادخار يعتبر ضرورياً لتوفير رؤوس اموال كبيرة

لتنفيذ أى برنامج استثمارى متكامل اذا كان أسلوب التنمية المتبع قائما فى مبدأ احداث الدفعة القوية فى التنمية وليس بالاسلوب التدريجى للتنمية. فى الحالة الأولى يتميز الميل الحدى للادخار بالارتفاع. من هذا التحليل يتضح لنا أهمية المدخرات لتوفير رأس المال والذي يمكن استخدامه لأغراض التثمين (٢٣).

ان مشكلة انخفاض مستويات الاستثمارات للبلدان النامية ترجع إلى انخفاض مستوى الادخارات الوطنية، لهذا فان استراتيجية التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، بما فيها دولنا العربية، يجب أن تستند إلى مبدأ توسيع قاعدة تكوين رأس المال لضمان تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادى، وهنا ستبرز أهمية معايير الاستثمار ودورها فى تحقيق ذلك.

### (١-٣) تعبئة الفائض الممكن

أن أهم ما يواجه قضية التنمية لأى بلد نامى توفير الموارد اللازمة لتمويل برامجها وخطتها الاستثمارية. هذه المشكلة عولجت خلال فترة الربع الأخير من هذا القرن بأسلوب تقليدى ساد الدول وفى ظل الأوضاع الاجتماعية المهيمنة فيها، كان هناك اعتقاد بأن مستوى الادخارات المحلية فيها متواضع وانه مهما بذل من جهد فى تعبئتها فانها لن تتجح بالوصول بها على نحو يكفى لتغطية معدل الاستثمار المطلوب. وبناء عليه يجب أن ترتبط العملية التنموية بالبلاد النامية بحركة انسياب رؤوس الاموال الاجنبية. وتحت تأثير هذه الفكرة توسعت هذه البلاد فى الاقتراض الخارجى الأمر الذى ادخلها فى مديونية ثقيلة ظلت تعاني منها حتى الآن. والواقع أن بول باران توصل فى الخمسينات الى حقيقة وهى ان مشكلة الادخار فى البلدان النامية ليست نتيجة نقص الفائض الاقتصادى فيها وانما تعود إلى تبيد هذا الفائض فى أوجه مختلفة من جوانب الاقتصاد الوطنى لهذه البلدان. وخلص فى النهاية الى أن جوهر مشكلة الادخار بالبلدان النامية ينحصر فى تحويل الادخار الممكن الى ادخار فعلى وذلك عن طريق إحداث التغيير الجذرى فى الهيكل الاقتصادى لتعبئة الفائض الممكن. وأضاف أن مسألة الادخار فى هذه البلاد ليست قضية مالية وانما مشكلة اجتماعية وسياسية بعكس ما ذهب عليه كتاب الفكر التنموى التقليدى. ولكن الصعوبة التى تواجه مخططة التنمية فى هذه البلاد، فيما يتعلق بتحويل الفائض الممكن إلى فائض فعلى هى تبثر هذا الفائض باتباع ادوات السياسة الملائمة لكى يعاد توزيعه وتخصيصه بين مختلف الاستخدامات وفقا لنظام الأولويات التى تفرضها عملية التنمية. ولتحقق هذا الغرض فان الدور الرائد بهذا الصدد لا بد وأن يقوم به القطاع العام والدولة لما لهما من قوة ونفوذ فى المجتمع.

نخلص مما سبق الى أنه اذا استطاع البلد النامى أن يعبئ بكفاءة فائضه الاقتصادى الممكن ثم تركز هذا الفائض، بغرض التحكم فى كيفية استخدامه فان ذلك يمثل مدخلاً هاماً لعلاج الجانب التمويلى لعملية التنمية.

### (٢-٣) العوامل المؤثرة فى معدل الادخار

توصل الاقتصاديان كالنسون ولا بيتشاين الى حقيقة مفادها أن ما يؤثر على مستوى معدلات الادخار يتوقف على كيفية توزيع الدخل المتحقق من أى استثمار بين الأرباح والأجور، اذ يزداد معدل الادخار عندما يكون التوزيع لصالح الأرباح أكبر منه فى حالة الأجور. ولذا فان معيار الافضلية للمشاريع المخطط اقامتها لأغراض العملية التنموية تحدد على أساس تلك التى تحقق أعلى معدل للادخار وليست تلك التى تؤدى الى زيادة الناتج القومى فى الاجل القصير. ولتحقيق ذلك فالانتقاء بين المشاريع ينبغى أن يبنى على أساس معيار الربحية. أى تحقيق أعلى معدل للربح لكل وحدة من رأس المال المستثمر. ويضيف الاقتصاديان الى ذلك بأن المشاريع التى تتميز بكثافة رأسمالية عالية أو بأعلى معاملات رأس المال للعمل Capital Labour ratio هى أكثر المشاريع انتاجية. بمعنى انها القادرة على تحقيق الربح ومن ثم مستويات عالية من الادخار. وبما أن الدول النامية غالباً ما تتسم بقصور مدخراتها المحلية عن مقابلة معدل الاستثمار المطلوب فانها اكثر الدول حاجة الى هذا التكنيك (استخدام أسلوب الانتاج المبنى على الكثافة الرأسمالية) Most technique Capital intensive حتى نتاح لها فرصة تحقيق أعلى معدلات للادخار ثم توجيهه لأغراض الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو فى المدى البعيد<sup>(٢٤)</sup>.

وحيث تتميز البلدان النامية، بصفة عامة، بخصائص متمثلة بارتفاع معدلات النمو السكانى والعوائق الاجتماعية الأخرى، فان مسألة الزمن مسألة جوهرية فى برامج التنمية التى تتبناها هذه الدول. من هذا المنطلق يؤكد كالنسون ولا يشتاين ضرورة إدخال فنون الانتاج ذات الكثافة الرأسمالية فى مختلف القطاعات وتطعيمها بالتقنية الحديثة، لتحقيق نجاح تلك البرامج. وعليه فان الأساس الاقتصادى الذى استند عليه هو أن مستوى متوسط الانتاج الفردى Level of per Capita-output للسكان العاملين (انتاجية العمل) تتحدد الى درجة كبيرة بنسبة رأس المال للعمل.

ويؤكد الجدول رقم (٨) المقولة التى تقول بأن قدرة البلد وإمكانياته على الادخار ترتبط بين أمور أخرى، بمتوسط دخل الفرد فيه. وهذا ما نلاحظه من حيث ترتيب

المجموعات الواردة فى الجدول المذكور حيث يأتى ترتيب معدلات الادخار متمشياً مع الترتيب على أساس متوسط دخل الفرد. والعلاقة الوثيقة بين الادخار والدخل اكدها العديد من الاقتصاديين، اذ يعتبرون أن الزيادة التى تحدث فى الادخار تتوقف إلى حد كبير على الزيادة التى تحدث فى الدخل الوطنى. ولكن هذه الزيادة تعتمد على مدى كفاءة تشغيل واستغلال الطاقات الانتاجية المتوفرة. ومن ثم فإن سوء تشغيل هذه الطاقات واستغلالها يؤدى إلى انخفاض معدل نمو الدخل الذى يحد من امكانيات رفع الطاقة الادخارية.

### (٣-٣) التضخم والادخار

فى البلاد النامية ثار جدل فكرى واسع بين الاقتصاديين فى الخمسينات والستينات حول العلاقة بين التضخم والادخار فى البلدان النامية. وكان بعض الاقتصاديين أمثال آرثر لويس، هيجنز وجيوفرى ماينرد وغيرهم يرون أن بإمكان هذه البلاد اللجوء إلى التمويل التضخمى كسياسة ملائمة لتمويل تكوين رأس المال الثابت<sup>(٢٥)</sup> وذلك عن طريق ما يتمخض عن هذه السياسة من ادخار اجبارى Compulsory Saving. وطالما أن هذه السياسة تعيد توزيع الدخل القومى لصالح الفئات الاجتماعية ذات الميول المتوسطة والحدية المرتفعة للادخار. فإذا أعادت هذه الشرائح الاجتماعية استثمار الزيادة الناجمة فى مدخراتهم، فإن التضخم على هذا النحو قد اسهم فى زيادة معدل الادخار القومى، وبالتالي فى رفع معدل الاستثمار. وتعتمد فاعلية التضخم، برأيهم، فى إعادة توزيع الدخل لصالح الادخار القومى على ما يسمى بمعامل الأجور والأسعار<sup>(٢٦)</sup> Wage price co-officient. فعندما تكون قيمة هذا المعامل مرتفعة، أى درجة حساسية الأجور للتغير تبعاً للتغير فى الأسعار، قوية، فإن الاسعار ترتفع بمعدلات كبيرة دون أن يكون ذلك مصحوباً بارتفاع يعتد به فى معدل الادخار، ما لم يحدث انخفاض ملموس فى الميل المتوسط والميل الحدى لاستهلاك الفئات الاجتماعية الغنية التى تقوم بالادخار والاستثمار. وبارتفاع واضح فى الميل الحدى والمتوسط لأصحاب عوائد حقوق التملك (الأرباح والريع والفوائد).

أما معارضة التمويل التضخمى فانهم يستندون، إلى المقولة التى تؤكد بأن الاستقرار النقدى من أهم العوامل لتوفير التنمية الاقتصادية المتوازنة<sup>(٢٧)</sup> ويرون أن الحجة الأساسية التى يركز عليها أنصار التضخم لزيادة معدل الادخار القومى، إنما هى حجة مشكوك فيها إلى حد كبير. والسبب هو أن الزيادة التى تحدث فى دخولهم تبذل فى الاستهلاك غير الرشيد والترقى (استيراد السلع الكمالية) ولا توجه نحو الادخار، كما يعتقد معارضة فكوة التمويل التضخمى، بأن التضخم حينما يستمر طويلاً فإنه يباشر تأثيراً سلبياً على المدخرات



الاختيارية لأنه يقلل من حجم الفائض الذى يدخره القطاع العائلى، كما أنه يؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة حيث ترتفع تكلفة خدمتها وبتزايد معدل انفاقها بنسبة أكبر من معدل زيادة مواردها، وهو ما يؤدي إلى ظهور عجز فى الموازنة العامة<sup>(٢٨)</sup>.

وبالتالى فإن حصة العامل من رأس المال تعتمد على مستوى الارباح المحققة من الاستثمار الأسمى (بافتراض اعادة استثمار هذه الأرباح)، وكما يتضح فإن هذه الافتراضات - تتماشى ووجهه نظر آرثر لويس المتضمنة بأن حجم الفائض الرأسمى Capitalist Surplus يحدد بشكل كبير معدل الادخارات والاستثمارات فى الدول النامية.

وقد تعرضت وجهة النظر هذه الى انتقادات عديدة من قبل بعض الاقتصاديين أهمها ما يتعلق بافتراض محدودية توظيف السياسة المالية لرفع معدلات الادخار رغم فاعلية هذه السياسة فى هذا المجال. وكذلك افتراضها القائل بأن الكثافة الرأسمية تؤدي بالضرورة إلى رفع معدلات الربح ومن ثم معدلات الادخار.

والتجربة التى مرت بها الأقطار النامية تثبت عدم صحة ذلك. كما أن وجهة النظر القائلة بتفضيل متوسط دخول منخفضة والحث على رفع معدلات الأرباح لأنه يؤدي فى النهاية إلى رفع معدلات الادخار ومن ثم الاستثمار، لم تثبت جدواها فى الدول النامية التى تتميز طبقتها الرأسمية بالضعف أولاً وتركز نشاطها فى المجالات غير الانتاجية أو المجالات غير المؤثرة من الناحية التنموية ثانياً وتميزها باتجاهاتها الاستهلاكية ثالثاً، مما حدا بمعظم الاقتصاديين وصف هذه الطبقة بالعامل الأساسى الذى زاد من تخلف الدول النامية نتيجة ارتباطاتها المشبوهة بالسوق الرأسمية العالمية.

وإذا اعتبرنا أن نجاح العملية التنموية يعتمد على رفع انتاجية القوى العاملة المتأتمية من زيادة رأس المال فى العملية الانتاجية فإن الفائض الناجم عن زيادة هذه الانتاجية (الأرباح) يجب أن يؤول الى الدولة لضمان اعادة استثماره وفقاً لبرامج وخطط مدروسة. ولذا فلتطبيق هذه المقترحات بصورة ناجحة فى البلدان النامية ينبغى أن تكون هناك سيطرة من جانب الدولة على مجمل العملية التنموية لضمان تحويل فائض الأنشطة الاقتصادية إلى استثمارات تكفل وضع الاقتصاد المحلى على مسيرة النمو المعتمد على الذات. وبدون هذا التدخل تبقى اقتصادياتها تتخبط فى اطار من التخلف. والحديث عن الاعتماد على الذات لا يعنى الانغلاق وتقليص التعامل مع الخارج، وإنما يعنى فى الجوهر تعزيز التعاون والتكامل الاندماجى العربى أولاً، وتغيير كيفية التعامل مع العالم الخارجى

للتوجه نحو العلاقات المتكافئة، ولا بد من الاسراع فى تغيير هيكل التجارة الخارجية ولا سيما المستوردات بشكل يستجيب للوفاء بالاحتياجات الأساسية على حساب تقليص استيراد السلع الاستهلاكية التى تعجز غالبية الشعب عن اقتنائها<sup>(٢٩)</sup>.

### خلاصة

الادخار يمثل الرافد الرئيسى للعملية التنموية . وحيث تواجه معظم الدول النامية مشكلة توفيره بالقدر اللازم لتمويل معدل الاستثمار المطلوب فان هذه الدول غالباً ما تلجأ إلى رافد آخر مكمل للموارد الذاتية الا وهو الاقتراض من الخارج. ولذا فان المهمة الرئيسية التى تقع على عاتق أية دول نامية، قبل اللجوء الى التمويل الخارجى، تعبئة مصادر التمويل المحلية وتوجيهها نحو أوجه الإتفاق الاستثمارى. ومتى ما عجزت كافة الوسائل، وجب اللجوء إلى الخارج للحصول على الاموال اللازمة. ولكن ينبغى على الدولة طالبة القروض أن تأخذ بعين الاعتبار أن الاقتراض الخارجى عملية مؤقتة ينبغى أن تتوقف حال بلوغها إلى مرحلة الاكتفاء على الذات فى تمويل التنمية. لقد وضحت الدراسة أن دول مجلس التعاون لم تكن تعاني من مؤشر "فجوة الادخار - الاستثمار" كما عانت الدول العربية الأخرى. ولكن نتيجة لانخفاض أسعار النفط بسبب الظاهرة التى اتسم بها السوق النفطى وهى ظاهرة التخممة النفطية وما تتطلبه المشاريع التى بدأتها فى السبعينات و الثمانينات من أموال وفيرة لانجازها فى التسعينات وبسبب التزاماتها المالية نحو بعض دول المواجهة والمنظمات العالمية وكذلك بلدان دول العالم الثالث والمتقدم اضافة إلى ما اتصف به انفاقها بالبذخ ، فان بعض هذه الدول بدأت فى السنوات القليلة الماضية تعاني من قصور فى مداخلها، بحيث لم تستطع تغطية انفاقها مما اضطرها إلى سحب جزء من احتياطياتها المالية المودعة فى الخارج، وما يمكن أن يقال عن الدول العربية غير النفطية بأن الأزمة المالية التى تعانيها أصلاً قد تفاقمت أكثر وأكثر بعد منتصف السبعينات وما تلاها مما أثر على كل مظاهر الحياة فيها، بحيث أصبح الفرد العادى يتلمس آثارها بوضوح.

وفيما يخص دول مجلس التعاون فإنها أكثر حظاً من الدول العربية الأخرى فى تعبئة المدخرات الوطنية وذلك لما تملكه دول المجلس من ثروة نفطية انعكست على زيادة الدخل القومى ومن ثم متوسط دخل الفرد. إن هذه الزيادة فى الدخل مكنت هذه الدول من تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية. بيد أن هنالك مشكلة تعانيها على الصعيد الخاص وتتمثل فى تعبئة جزء لا يستهان به من مدخرات مجتمعاتها وتوجيهه نحو الانفاق الاستهلاكي. وحيث تتمثل مشاركة الأفراد ضرورة ملحة فى تحمل أعباء التنمية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع

القطاع الحكومي فإن هذا الاستنزاف للمدخرات الموجهة صوب الاستهلاك يمثل توجها لا بد من تصحيحه. وتأتي أهمية ذلك بعد الانخفاضات الحادة المتتالية لأسعار النفط وأثرها السلبي على مداخيلها مما يستدعي المحافظة على الموارد المالية وترشيد انفاقها بما يحقق أهداف خططها التتموية. ومن هذا المنطلق ينبغي على هذه الدول مواصلة دعمها وتشجيعها للمؤسسات التي تعنى بالادخار واستثماره والعمل على زيادة الوعي الادخاري لدى الأفراد.

وفيما يتعلق بدرجة وأهمية تعبئة المدخرات، فإن ذلك لا يعتمد فقط على طبيعة النظام الاقتصادي وإنما وفقا لقوة ودرجة النمو الاقتصادي المعنى أيضا. فالدول التي تسلك المنهج الاشتراكي حيث يعتبر القطاع الحكومي هو القطاع الرائد والمهيمن فإنه غالبا ما يمثل الجبهة القادرة على القيام بدور أكبر نحو تعبئة المدخرات. ويعزى السبب إلى أن هذا القطاع يمتلك مختلف وسائل الانتاج ويقوم بتنفيذ المشاريع الكبيرة والتي غالبا ما يحجم عنها القطاع الخاص لطول فترة جنى عائداتها مما يتطلب من قطاع الدولة الاضطلاع بمسئولية أكبر نحو تعبئة المدخرات، والتي تؤدي في النهاية إلى تنمية وتطوير الاقتصاد. بخلاف الحال في البلدان ذات النظم الرأسمالية والتي يقوم فيها القطاع الخاص بالدور القيادي مقارنة بالدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الحكومي. فالأفراد في ظل النظم الرأسمالية تترك لهم زيادة معظم أنشطة الاقتصاد القومي، في حين يقتصر دور الدولة على تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية إلى جانب ادارة بعض المشاريع الاقتصادية المحدودة. وهذا ما يلاحظ من خلال كبر حجم الاستثمارات في القطاع الخاص قياسا مع حجم الاستثمارات التي يخصصها القطاع الحكومي لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي. وفيما يخص دولنا العربية في هذا الصدد، فإنه يمكننا القول بأن القطاع الخاص في الدول النفطية يشارك بنسبة كبيرة في مجهودات التنمية إلى جانب القطاع العام. والعكس صحيح في معظم الدول

العربية الأخرى حيث يضطلع القطاع الحكومي بمسئولية أكبر.

تزداد، بصفة عامة، مدخرات أية بلد إلى درجة كبيرة بزيادة دخلها القومي. ولكن هذه الزيادة تعتمد على الكفاءة في استغلال الطاقات الانتاجية المتوفرة. بمعنى أن سوء تشغيل هذه الطاقات من شأنه أن يحد من معدل نمو الدخل والذي يؤثر بدوره على امكانيات رفع الطاقة الضريبية. حيث تتسم البلدان النامية بضآلة الدخل الوطني، لذا فإن ما تستطيع ادخاره قليلا. والجدير بالذكر أنه في حالة الدول النامية، بما فيها الدول العربية محل الدراسة، طاقات ادخارية ضائعة لو استطاعت هذه الدول توظيفها لأمكنها من الاستغناء عن جزء كبير من الموارد الخارجية. وبهذا الصدد، فإن جوهر المشكلة في هذه البلاد

ينحصر فى تحويل الادخار الممكن إلى ادخار فعلى. ولتحقيق ذلك لا بد من احداث التغيير الجذرى فى هيكلها الاقتصادية، باتباع السياسات الملائمة بهدف تمركز الفائض الضائع المبعثر ومن ثم تخصيصه وفقاً لنظام الأولويات التى تفرضها عملية التنمية. وينفق الباحث مع العديد من الاقتصاديين بأن خير من يقوم بهذه المهمة الشاقة هو القطاع العام والدولة لما لها من قوة ونفوذ فى المجتمع.

اتضح لنا من دراسة الادخار ودوره فى اقتصاديات البلدان العربية - محور الدراسة - أن مؤشر "قجوة الادخار - الاستثمار" فى هذه الدول قد اتسم بتحسّن إلى درجة كبيرة خلال الفترة ٧٠ - ١٩٩٦ وإن طرأ عليه تذبذب لبعض منها باستثناء ثلاث دول هى مصر، المغرب، والسودان. بمعنى أن نسبة التغطية للاستثمارات من الموارد المحلية (المدخرات) وصلت لمستوى أفضل مما كانت عليه فى العقود السابقة وخاصة خلال فترة السبعينات. وتبين من التحليل أن شدة التذبذب - هبوطاً وصعوداً - كانت حادة خلال الثمانينات وذلك بسبب انتقال انماط استهلاكية جديدة كانت القوى العاملة المغتربة لهذه البلاد هى السبب فى تراجع الفجوة. وعلى أية حال يمكن القول إن نسبة تغطية المدخوات الوطنية للاستثمارات فى البلدان الخليجية أحسن حالاً منه فى الدول العربية غير النفطية. ومن المهم فى هذا المجال أن نشير إلى أن التذبذبات فى حجم هذا المؤشر سواء بالعجز أو بالفائض لا يعكس بالضرورة التغيرات التى تحدث على الطاقة الادخارية لهذه البلدان بقدر ما تعكس التقلبات التى تطرأ فى إجمالى الاستثمارات الكلية المخطط تخصيصها من جانب الدول المعنية من فترة لأخرى ومن عام لآخر.

## الهوامش والمراجع

- ١- د. أنطونيوس كرم "اقتصاديات التخلف والتنمية"، مركز الإنماء الدولي - قسم الدراسات الاقتصادية. بيروت - لبنان، مايو ١٩٨٠، ص ٢٣٩.
- ٢- فتحية محمود يوسف "الموازنة العامة ودورها في تمويل الخطط الإنمائية في اليمن الديمقراطية للفترة ٧١ - ١٩٨٠"، بحث مقدم كجزء من المتطلبات الأساسية للحصول على دبلوم الدراسات العليا في التخطيط والتنمية ١٩٨٣/٨٢، بإشراف د. مجيد مسعود، مكتبة المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، ١٩٨٢، ص ٣٣.
- ٣- لمزيد من التفاصيل حول ما طرحته المدرسة الكينزية من أفكار انظر:  
أ- د. فيدار حسن أحمد الحسن "دور المدخرات الوطنية في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية" مجلة النفط والتنمية، بغداد ١٩٨١، ص ٦٨ - ٦٩، ٨٩ - ٩٢.  
ب- رمزي زكي "مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية" الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٤٥ - ٩٦، ٢٢٤ - ٢٤٤.  
ج- جبر الدماير وروبرت بولدوين "التنمية الاقتصادية: نظريتها، تاريخها وسياساتها ترجمة د. يوسف عبد الله الصائغ - الجزء الأول - مؤسسة فرانكلين، بيروت ١٩٦٤، ص ١٩٦ - ٢٠٠.  
د- لمزيد من الشرح حول هذه النقطة انظر:  
د. مجيد مسعود "التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي" سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب "عالم المعرفة"، الكويت، ١٩٨٤، ص ٥٢، وانظر أيضا:  
Alfred W. Stonier and Douglas C. Hague "A Textbook of Economic Theory" (London: Longman, 1972), PP. 604 - 609.
- ٥- وتستند أسس هذه السياسة على رفع معدلات الضرائب الحالية، أو فرض ضرائب جديدة أو الطريقتين معاً، وهذه الحصيلة الإضافية تعتبر مدخرات اجبارية تعتمد الحكومة إلى جمعها من الأفراد والهيئات بمقتضى التشريع الضريبي، ثم توجيهها إلى وجوه الاستثمار النافع طبقاً للبرنامج الذي ترسمه للتنمية الاقتصادية القومي.
- انظر: د. حسين عمر "التخطيط الاقتصادي"، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٥٩.
- 6- Lorald Meir: Leading Issues in Economic Development "N. Y: Oxford University Press, 3rd, edition, 1967), P. 967.
- 7- Gerald Meier, of cit., P. 269
- ٨- وفي مجال تحقيق الربح في قطاع الاعمال انظر:  
د. حمدية زهران "مشكلات تمويل التنمية في البلدان المتخلفة"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٣٤.
- ٩- يعرف الدخل الممكن التصرف فيه بأنه عبارة عن الدخل الشخصي مطروحاً منه استقطاعات ضريبية الدخل، ويتوزع بين الاتفاق الاستهلاكي والادخار.  
والدخل الشخصي = الدخل القومي - (ضرائب ارباح الشركات + ارباح الشركات غير الموزعة).
- ١٠- د. انطونيوس كرم "اقتصاديات التخلف والتنمية"، مصدر سابق، ص ٢٤٤.
- 11-Ragnar Nurks "Problems of Capital Formation in underdeveloped Countries" N.Y. Oxford University Press, 1967. PP. 57 - 58.
- ١٢- لمزيد من التفاصيل انظر:  
جمال فرج فرحات "الموازنة العامة ودورها في تمويل الخطط الإنمائية في الاردن خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٠" بحث مقدم كجزء من المتطلبات الأساسية للحصول على دبلوم الدراسات العليا في التخطيط

- والتنمية ١٩٨٣/٨٢، بإشراف د. فرحان جاسم لطيف، مكتبة المعهد العربى للتخطيط بسالكويت، الكويت، ١٩٨٣، ص ٤٤ - ٤٥.
- ١٣- هذا ويجرى احتساب الفجوة بين الادخار - الاستثمار، لمزيد من الدقة لأغراض التحليل والتخطيط، على أنها تساوى نسبة الادخار القومى إلى الناتج القومى الاجمالي مقسومة على نسبة التكوين الرأسمالى إلى الناتج القومى الاجمالي. ومن المفيد فى هذا المجال متابعة تطور الفجوة بين الادخار والاستثمار لمعرفة مدى الاستقرار والتذبذب الموجود فى مسارها.
- ١٤- د. سامى خليل "مبادئ الاقتصاد الكلى" مصدر سابق، ص ٤٥٠ - ٣.
- ١٥- يظهر هذا الارتباط بوضوح من متطابقة الدخل: فمن ناحية الانفاق يكون الدخل مساوياً إلى حاصل جمع الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، والتثمرير، والصادرات ناقصا الواردات، ومن ناحية اخرى فالدخل يوزع إلى استهلاك وادخار. ولذلك تبرز المتطابقة:
- صادرات - واردات = الادخار - التثمير
- ١٦- لمزيد من التفاصيل حول فجوة الادخار وفجوة النقد الاجنبى انظر: د. على توفيق صادق "السياسات النقدية والمالية والتنمية العربية فى الثمانينات" محاضر مكتوبة القيت فى المعهد العربى للتخطيط بالكويت ضمن الحلقة النقاشية الثالثة للعام الدراسى ٨٠/٩٧ حول "آفاق التنمية العربية فى الثمانينات" مكتبة المعهد، الكويت، يناير ١٩٨١، ص ٢٣٠.
- ١٧- لمزيد من الآراء التى طرحت حول هذه النقطة راجع البحث الخاص بندوة "المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة فى التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربى" والتي عقدت فى دمشق خلال الفترة ١٩ - ٢٢ مايو/١٩٧٩ مكتبة المعهد، الكويت، ١٩٧٩، ص ١٩٤.
- ١٨- لتأصيل هذه النقطة راجع: د. محمد لبيب شقير "مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها" محاضرة مكتوبة القيت فى المعهد العربى للتخطيط بالكويت ضمن الحلقة النقاشية السنوية الرابعة وعنوانها "التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده"، مكتبة المعهد، الكويت، ١٩٨١، ص ١٧٤.
- ١٩- انظر ما يقوله د. مجيد مسعود حول هذه النقطة:
- "إننا ننفق مع الرأى القائل بأن نمط وتنظيم الانتاج نفسه يميلان نمطاً للاستهلاك والتوزيع يكون من العسير للغاية من الناحية السياسية تغييره. فما دتم - كما يقول محبوب الحق - قد زدتم ناتجكم القومى الاجمالي فى صورة انتاج المزيد من السيارات والمساكن الفاخرة، فإنه لا يكون من السهل على الاطلاق تحويلها إلى مساكن قليلة التكلفة، أو حافلات للنقل العام، ويترتب على ذلك بالضرورة نمط معين للاستهلاك والتوزيع. ان الفصل بين سياسات الانتاج والتوزيع زائف خطير، فسياسات التوزيع تصاع فى نمط تنظيم الانتاج".
- انظر: د. مجيد مسعود "التخطيط للنقد الاقتصادى والاجتماعى" سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٤، ص ٥٠.
- ٢٠- د. عبد المعطى ارشيد "مفهوم الاستثمار وواقعه فى الدول النامية"، سوق الكويت للأوراق المالية - إدارة البحوث والدراسات، الكويت، ١٩٨٦، ص ٥.
- ٢١- - - - - سوق الكويت للأوراق المالية "مجلة البورصة"، العدد الأول، يونيو ١٩٨٦، ص ٣١.
- ٢٢- يقاس هذا المؤشر بالطريقة التالية:

$$\frac{\text{الناتج القومى الاجمالي}}{\text{الناتج المحلى الاجمالي}} \times \frac{\text{المخدرات المحلية الاجمالية}}{\text{المخدرات القومية الاجمالية}}$$

٢٣- انظر فى ذلك:

- أ - د. عبد الرحمن أحمد "دراسات فى التنمية الاقتصادية" جامعة الدول العربية - معهد الدراسات والبحوث العربية ١٩٧٢، ص ١٧١.

- ب- د. محمد زكى شافعى "التنمية الاقتصادية" الكتاب الأول جامعة الدول العربية / معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، ص ١٠٩ - ١١٠ .
- ٢٤- يحتسب معدل النمو العام بالطريقة الآتية:  
الناتج المحلى الاجمالى (أو الصافى) فى السنة موضع القياس  
معدل النمو العام =  $\frac{\text{الناتج المحلى الاجمالى (أو الصافى) فى سنة الأساس}}{\text{الناتج المحلى الاجمالى (أو الصافى) فى سنة الأساس}}$
- ٢٥- د. رمزى زكى "علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى فى البلاد الآخذة فى النمو" مذكرة رقم ٦٩١، من مطبوعات معهد التخطيط القومى بالقاهرة، اغسطس ١٩٩٦، ص ١٠٦ .
- ٢٦- د. رمزى زكى "مشكلة التضخم فى مصر : أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٠، ص ٥١٧ .
- ٢٧- لمزيد من الايضاح حول العوامل المؤثرة فى التنمية الاقتصادية انظر : د. فؤاد هاشم "الاستقرار النقدي والتنمية الاقتصادية"، من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزى المصرى، القاهرة ، ١٩٦٢، ص ٤٢ .
- ٢٨- وفى هذا الصدد يقترح بعض الاقتصاديين ايضا الآثار المتعارضة للتضخم على معدل الادخار القومى عن طريق الدالة الآتية .

$$S = a_0 + b_0 (d/b + c_0 (dp/p)^2) ; b_0 > 0, c_0 < 0$$

حيث S = معدل الادخار القومى.

$dp/p$  = معدل تغير الاسعار.

$a_0; b_0; c_0$  = معاملات

وهذه الدالة التى تعنى أن التغير الذى يحدث فى الاسعار يحدد التغير الذى يحدث فى معدل الادخار، تدل فى نفس الوقت على أن معدل الادخار القومى (S) يصل إلى أقصى مستوى له عند معدل أمثل للتضخم. وبعد أن يتجاوز الاقتصاد القومى هذا المعدل الأمثل للتضخم ، فان معدل الادخار القومى يأخذ بعد ذلك فى التناقص.

المصدر A.P. Thir walt "Inflation, Saving : Growth in Developing Economies", The Machmillan Press LTD., Lonon, 1974, P94.

٢٩- د. مجيد مسعود "المتطلبات الأساسية للتوجه نحو الوفاء بالاحتياجات الأساسية لمحدودى الدخل" بحث مقدم إلى ندوة "المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة فى التنمية ومدى ملائمتها للعالم العربى" التى عقدت فى دمشق خلال الفترة ١٩ - ٢٢ مايو / ١٩٧٩ ، مكتبة المعهد ، الكويت ، ١٩٧٩، ص ١٧٣ .